

06-05-04 <<<

في جلسة خاصة عقدها بمستشفى الشفاء.. التشريعي يتبرع براتب شهر لصالح مرضى السرطان والكلى



بانقاذ أهل القطاع من الكارثة المنتظرة بعد تخلي الحكومة عن دورها، وفي ختام الجلسة أقر النواب "التقرير" بالإجماع، مشددين على ضرورة ترجمة التقرير ونشره وتوزيعه على البرلمانات والسفارات العربية والدولية لتعربة سياسة سلطة رام الله المتآمرة على غزة.

الصحة الحكومية بفعل الحصار وإجراءات سلطة رام الله بحق غزة، وحمّل نواب المجلس المسؤولية للاحتلال وقيادة السلطة ورئاسة الحكومة في رام الله، داعين لرحيل "عباس" كونه يحاصر غزة ويتآمر عليها، وناشد النواب المؤسسات الإنسانية المحلية والدولية للمبادرة

الصحة د. باسم نعيم، وكوكبة من أركان وزارة الصحة والعاملين بالقطاع الصحي، وناقش النواب تقرير لجنة التريبة حول الحصار وأثاره على القطاع الصحي في قطاع غزة، مستعرضين الآثار السلبية الناجمة عن تشديد الحصار وانقطاع الكهرباء، ومحذرين من انهيار الخدمات

دعا نواب المجلس التشريعي الجماهير لتكثيف الفعاليات المطالبة برحيل رئيس السلطة نظراً لمشاركته الفاعلة بتشديد الحصار على غزة، جاء ذلك خلال جلسة استثنائية عقدها التشريعي بمستشفى الشفاء بمدينة غزة في نهاية الأسبوع المنصرم، بحضور رئيس قطاع

النائب "البرغوثي" يستقبل وفداً برلمانياً
استرالياً ويشرح لهم معاناة الأسرى
المضربين عن الطعام

02 <<<

التشريعي يقر قانونين بالقراءة الثانية

03 <<<

نواب التشريعي.. جهود برلمانية
وزيارات خارجية وجولات ميدانية نصرية
للوطن والقضية "تقرير"

07 <<<



تعليقا على زيارة "عباس" لواشنطن

المصري: السلطة مشروع فاشل
و"عباس" يمارس تسويق الوهم

طلولة "عباس" للحديث عنها لأنه أراد أن يقدم غزة قرباناً كأوراق اعتماد بين يدي لقائه مع "ترامب" من خلال تسويق سلطته كمحاربة للإرهاب، مشيراً إلى أنه لا يحمل في جعبته إلا مزيداً من الانهزام، وهدفه تسويق ذاته سياسياً ليس أكثر، مشدداً أنه لا يمكن له أن يطوع غزة ضمن مشروعه الخياني، لأن شعبنا يرفض الاستسلام والتسويق والتطبيع مع العدو، مندداً بسياسة تشديد الحصار على غزة، وداعياً لرحيل "عباس" من المشهد السياسي.

أكد النائب مشير المصري أن زيارة "عباس" لواشنطن لن تحقق أي نتائج لصالح شعبنا، منوهاً أنه يمارس تسويق الوهم وأن سلطته عبارة عن مشروع فاشل، مؤكداً أنه ذاهب للإدارة الأمريكية مهتماً دون أي ثقة من شعبه، ومن يسقط من عيون شعبه قبل خصمه لن يحقق أي نتائج، علاوة على كونه فاقد للشرعية الدستورية والشعبية والأخلاقية. وأكد المصري في تصريح خاص بـ"البرلمان" أن غزة ليست على

نواب خان يونس يحيون ذكرى "الرنطيسي" ويوم الأسير الفلسطيني



شارك نواب محافظة خان يونس بمهرجان جماهيري حاشد نظمه الكتلة الإسلامية بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، وحياءً لاستشهاد د. عبد العزيز الرنتيسي في ذكره، وحمل المهرجان عنوان "الحرية عهد ووفاء" وضم وفد النواب كلاً من: يونس الأسطل، خميس النجار، ويحيى العبادسة، وذلك بحضور قيادة وكوادر القوى والفصائل الوطنية والإسلامية، وبمشاركة جماهيرية واسعة.

بدوره أكد النائب "العبادسة" في كلمته بالمهرجان أن الكتلة الإسلامية محضن لصناعة الرجال مشدداً على أهمية عمل الكتلة الإسلامية داخل الجامعات ومنوهاً إلى أنها تخدم شريحة كبيرة من الطلاب في مختلف المستويات التعليمية، مشيراً لأهمية العمل الطلابي في فلسطين.

وأضاف "العبادسة" في كلمته: "أن الكتلة مصنعاً لقادة العمل المقاوم في المجال العسكري والسياسي والدعوي، وقد أصبحت كالشامة يقتدى بفعالها وعملها وأنشطتها"، داعياً الكتل الطلابية كافة لأن تحذو حذوها في خدمة العمل الطلابي والحياة التعليمية في فلسطين.

وتخلل المهرجان فقرة لتكريم أسرى المحافظة حيث كرّم النواب ذوي الأسير في سجون الاحتلال حسن سلامة، والذي كان قد اعتقله الاحتلال في العام "1996" ويقضي حكماً بالسجن لمدة "48" مؤبداً وثلاثين عاماً، أمضى منها "13" سنة في العزل الانفرادي.

وجه د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني تحية إجلال واکبار للعمال الفلسطينيين بمناسبة يوم العمال العالمي الذي صادف يوم الاثنين 1/5/2017م، مؤكداً أن المجلس التشريعي الفلسطيني يعيش آملاً وأمال الطبقة العمالية الصامدة على الدوام.

وأشار "بحر" في بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي بالمجلس التشريعي إلى تبنى قضية العمال في كافة أعمال ولجان وجلسات المجلس التشريعي خلال السنوات الماضية بهدف التخفيف من معاناتهم، فضلاً عن بحث قضيتهم في مختلف اللقاءات مع الوفود الزائرة لقطاع غزة.

وأضاف: "في يوم العمال العالمي يعيش شعبنا الصامد وشريحته العمالية الباسلة، أوضاعاً اقتصادية كارثية، وظروفاً معيشية بالغة الصعوبة، فقد أغلقت المعابر، ومنعت المواد الخام والمستلزمات الأساسية من الدخول، ودمرت المصانع والمنشآت، وجرت فت المزارع والأراضي، بفعل العدوان والحروب الصهيونية المتعاقبة على شعبنا في قطاع غزة، وبسبب الحصار الخانق المفروض منذ أكثر من عشر سنوات على القطاع، وأضحت نسبة البطالة تتجاوز الـ 48%، ومعدل

"حيا العمال في يومهم ودعا الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتحمل مسؤولياتها"

"بحر" يحذر من انفجار قريب حال استمرار الحصار والإجراءات العباسية ضد غزة وأهلها الصامدين

وجه د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني تحية إجلال واکبار للعمال الفلسطينيين بمناسبة يوم العمال العالمي الذي صادف يوم الاثنين 1/5/2017م، مؤكداً أن المجلس التشريعي الفلسطيني يعيش آملاً وأمال الطبقة العمالية الصامدة على الدوام.

وأشار "بحر" في بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي بالمجلس التشريعي إلى تبنى قضية العمال في كافة أعمال ولجان وجلسات المجلس التشريعي خلال السنوات الماضية بهدف التخفيف من معاناتهم، فضلاً عن بحث قضيتهم في مختلف اللقاءات مع الوفود الزائرة لقطاع غزة.

وأضاف: "في يوم العمال العالمي يعيش شعبنا الصامد وشريحته العمالية الباسلة، أوضاعاً اقتصادية كارثية، وظروفاً معيشية بالغة الصعوبة، فقد أغلقت المعابر، ومنعت المواد الخام والمستلزمات الأساسية من الدخول، ودمرت المصانع والمنشآت، وجرت فت المزارع والأراضي، بفعل العدوان والحروب الصهيونية المتعاقبة على شعبنا في قطاع غزة، وبسبب الحصار الخانق المفروض منذ أكثر من عشر سنوات على القطاع، وأضحت نسبة البطالة تتجاوز الـ 48%، ومعدل

الفقر يتجاوز الـ 65%، وباتت الأوضاع تنذر بتفاقم اجتماعي خطير، ويزيادة وتيرة الكارثة الإنسانية التي تخيم على أهلنا وأبناء شعبنا بشرائح المختلفة في قطاع غزة، وفي مقدمته الطبقة العمالية الصامدة، وخاصة في ظل التهديدات الأخيرة التي أطلقها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والإجراءات العقابية التي نفذها بحق أهالي القطاع".

وأكد بحر أن عمالنا البواسل الذين أبلوا البلاء الحسن في مقارعة الاحتلال، ولم يبخلوا على وطنهم وقضيتهم بدمائهم وجهودهم وقوت أطفالهم، يشكلون اليوم طلائع ضحايا الحصار، ومقدمة المنكوبين الذين اكتوو بنيران الكارثة الإنسانية التي امت بشعبنا على امتداد أعوام القمع والعدوان والحصار.

وحمل "بحر" السيد/ محمود عباس المسؤولية الكاملة عن الأثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن إجراءاته الجديدة ضد عمالنا البواسل في قطاع غزة، وحذر حكومة "الحمد لله" من أية خطوات أو إجراءات أو قطع لرواتب الأسر الفقيرة، أو وقف البرامج التشغيلية التي تساهم ولو بالقليل في التخفيف من معاناة عمالنا في قطاع غزة.

النائب "البرغوثي" يستقبل وفداً برلمانياً استرالياً ويشرح لهم معاناة الأسرى المضربين عن الطعام

حياتهم اليومية بشكل انساني وحضاري، داعياً المجتمع الدولي للعمل من أجل وضع الحلول لمشكلات القطاع وفي مقدمتها أزمات الحصار الخانق، انقطاع الكهرباء، وتلوث المياه والبيئة، والحرمان من الحق في حرية الحركة والتنقل والعلاج والعمل، مهيباً بجمهورية مصر العربية بفتح معبر رفح البري أمام المواطنين الغزيين ليتمكنوا من السفر والتنقل بحرية أسوة بباقي شعوب الأرض.



وفي ختام اللقاء دعا "البرغوثي" الوفد لنشر الحقيقة في استراليا، ونقل معاناة الشعب الفلسطيني ونضاله وأخباره للمجتمعات الأوروبية، مطالباً البرلمانيين في أوروبا بممارسة الضغط على حكوماتهم للتحرك لنصرة الشعب الفلسطيني وأسراه، وبحث إمكانية التقدم للمحاكم الدولية لإجبار الاحتلال على احترام حقوق الإنسان الفلسطيني وخاصة الأسرى في السجون.

يذكر أن الوفد الاسترالي يقوم بزيارة رسمية للضفة الغربية منذ بضعة أيام ويطلع على ممارسات الاحتلال ومعاناة شعبنا عن كثب، ويقوم بجولات ميدانية في مختلف المناطق الفلسطينية بما في ذلك القدس، ومدن الضفة الغربية، وكان الوفد قد وقف على تداعيات إقامة الجدار في محافظات الخليل، قلقيلية، وغيرها من المدن الفلسطينية المتضررة من الجدار الصهيوني.

حول نشاطات المقاومة الشعبية الفلسطينية، وما يتعرض له الفلسطينيون من عنف الاحتلال وبطشه، مشدداً أن خروقات الاحتلال بمجال حقوق الإنسان باتت واضحة وخطيرة وتجاوزت كل الحدود والقوانين والاتفاقيات الدولية، مؤكداً تردي الحالة الإنسانية في كل الأراضي الفلسطينية بفعل الاحتلال وممارساته غير الإنسانية.

من ناحيته أشار رئيس الوفد البرلماني الأسترالي إلى ما يتعرض له قطاع غزة من اعتداءات إسرائيلية متكررة، معرباً عن أمله بتخفيف حدة الحصار على القطاع وتمكين السكان من ممارسة

وشرح البرغوثي للوفد الواقع التي تعيشه الضفة الغربية المحتلة، مستعيناً بالأرقام والصور والخرائط الموثقة التي توضح منظومة عمل الاحتلال وبرامج تهويد الضفة والقدس، مضيفاً أن الاحتلال يمارس دور "الابارتهايد" والتفرقة العنصرية بحق الشعب الفلسطيني صاحب الأرض والهوية، ويضرب بعرض الحائط بكل الاتفاقيات والقوانين الدولية والإنسانية، مشيراً للمستوطنات والحواجز والجدار وما تمثله من مخاطر على أمن المواطن الفلسطيني ومستقبله.

من ناحيته قدم السفير "عبد الهادي" شرحاً مفصلاً

استقبل النائب في المجلس التشريعي مصطفى البرغوثي يوم أمس الأول بمكتبه في مدينة رام الله المحتلة وفد برلماني استرالي، وشرح لهم معاناة أسرا المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال، وإجراءات سلطة مصلحة السجون بحقهم، وترأس الوفد نائب رئيس البرلمان الأسترالي ورئيس لجنة الصداقة الأسترالية الفلسطينية النائب مارك كولتون، رافقه عدد من أعضاء لجنة الصداقة الأسترالية الفلسطينية في البرلمان ومجلس الشيوخ الأسترالي، وحضر اللقاء سفير فلسطين لدى استراليا عزت عبد الهادي.

وشرح البرغوثي للوفد الضيف معاناة آلاف الأسرى الفلسطينيين وطبيعة مطالبهم الإنسانية التي اضطرروا لخوض الاضراب عن الطعام من أجلها منوهاً إلى خطورة الوضع الصحي لعدد كبير منهم جراء الاضراب وامتناع المرضى عن تناول الأدوية، داعياً البرلمان الأسترالي للتضامن معهم، وخاصة النواب الذي يختطفهم الاحتلال ويضج بهم في السجون.

وأشار البرغوثي إلى أن شعبنا الفلسطيني أصبح شعب المليون أسير، منوهاً إلى أنه ليس هناك أسرة فلسطينية إلا ولها أسير واحد أو أكثر خلف قضبان العدو، مهيباً بالمنتديات والتجمعات البرلمانية العالمية لبذل مزيداً من الجهود الدبلوماسية بهدف التخفيف من معاناتهم وضمان آليات للإفراج عنهم وخاصة النساء والأطفال والمرضى.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

لقاء عباس - ترمب..

تصفية للقضية الفلسطينية

لا يبدو لقاء رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بالرئيس الأمريكي دونالد ترمب الذي جرى يوم أمس عادياً بكل المقاييس، فقد جرى هذا اللقاء في ظل عجرفة واستكبار أمريكي غير محدود، وصلف وعريضة صهيونية منقطعة النظير، وضعف فلسطيني سلطوي رسمي غير مسبوق، وتساقق عربي ودولي إلى حد التماهي مع الإرادة والسياسة الأمريكية الجديدة بشأن القضية الفلسطينية وحقوق شعبنا الفلسطيني، في وقت تزايدت فيه الإشارات على بلورة مخطط سياسي جديد لفرض حل سياسي يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية بتدبير أمريكي وعربي ودولي مفضوح.

أمريكا، يجيء هذا اللقاء في ظل مواقف إدارة ترمب الجديدة المعادية بشكل كامل لحقوقنا وتطلعاتنا الوطنية، والانحياز الكامل والتأييد التام للرؤى والمواقف السياسية الصهيونية، ومراعاة المتطلبات والاحتياجات الأمنية الصهيونية المعروفة، والاستهانة بالسلطة الفلسطينية والتعامل معها بمنطق الفوقية والاستصغار، وحصر المشكلة في موقف السلطة الفلسطينية وتحميلها مسؤولية الجمود الحاصل في مسيرة التسوية مع الصهاينة.

فلسطينياً، ذهب عباس للقاء ترمب منفرداً بعيداً عن أي شرعية فلسطينية، وبمعزل عن أي تمثيل فلسطيني شعبي أو فصائلي، ومجرداً من أي أوراق ضغط فلسطينية للمناورة بها على طاولة المباحثات، بل إنه قدم أوراق اعتماد مسبقة بهدف إنجاح لقاءه مع ترمب وتنفيذ إرادته السياسية عبر ممارسة الإرهاب الاقتصادي والخنق الاجتماعي بحق أهالي غزة الصامدين من خلال إجراءاته الخطيرة المتعلقة بقطع الكهرباء والمياه وخضوع رواتب الموظفين ووقف رواتب أهالي الأسرى وعوائل الشهداء والجرحى، ووقف إمداد مرضى غزة بالدواء والعلاج، والسعي لخلق فتنة فلسطينية داخلية.

والأدهى أن عباس توجه للقاء ترمب بعد أن قتل كل حالات الفعل والنهوض في الضفة الغربية والقدس عبر محاربة المقاومة وملاحقة كوادرها وعناصرها وإغلاق المؤسسات الخيرية والإغاثية والإعلامية التي تخدم شعبنا هناك، وتطوير التنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال، وإخماد كل عناصر القوة والمنعة لدى فلسطينيي الخارج في كافة أماكن تواجدهم.

وبكل أسف ومرارة، فقد نجح عباس في تدجين وتطويع حركة فتح وبعض الحركات الصغيرة الموالية لها وتكييفها وفق متطلباته وسياسته وأجندته الخاصة، وهو ما حول حركة فتح إلى مجرد سلطة تنفيذ إملات الاحتلال وتتفاخر بعلاقات التنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال وتمتحن التبعية الاقتصادية للاحتلال، مما جعل الكيان الصهيوني في وضع احتلالي مريح بأدوات فلسطينية خالصة.

عربياً، فقد ألقى عباس بيضه في سلة الرباعية العربية وبات جزءاً من منظومة الصفقة التي اشتركت هذه الدول في صياغتها، والتي تتماهي مع الرؤية والموقف الصهيوني إزاء الصراع الفلسطيني - الصهيوني، وتنص على إقامة سلام كامل وتطبيع كامل فلسطينياً وعربياً مع الكيان الصهيوني في مقابل قيام دولة فلسطينية منزوعة السيادة مع بقاء المستوطنات.

دولياً، فإن عباس يفتقد إلى أي وضع إسنادي دولي في الطرف الراهن يمكن أن يدعم موقفه أو يمنحه قوة على طاولة اللقاء مع ترمب، فضلاً عن تساقق الدول الغربية مع الإرادة الأمريكية إزاء ضرورة إنهاء القضية الفلسطينية وحل الصراع الفلسطيني - الصهيوني، وهو ما يجعل عباس في وضع المتلقي الساذج الذي لا يملك من أمره شيئاً.

لذا، وبالمنطق السياسي المجرد، فإن عباس ذهب إلى واشنطن خالي الوفاض في ظل عجز كامل وحالة غير مسبوق من انعدام الخيارات، وهذا ما تدرسه الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني، وستعملان على استثماره لفرض مزيد من الإملات على عباس والعمل على إخضاعه للمطالب والأجندة الصهيونية، ما يجعل الحديث عن الصفقة التصفية لإنهاء القضية الفلسطينية أمراً واقعياً بكل معنى الكلمة.

من هنا فإننا في المجلس التشريعي الفلسطيني وباسم شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج نحذر عباس من التساوق أو قبول الحل التصفي للقضية الفلسطينية، أو النزول على ما من شأنه الانتقاص من حقوقنا وثوابتنا الوطنية، وندعو ترمب والإدارة الأمريكية الجديدة لانتهاج سياسة جديدة تركز على إنصاف شعبنا الفلسطيني وتعامل بتوازن مع قضيتنا الوطنية وتبلور مقاربة أكثر عدالة في التعاطي مع موازين الصراع الفلسطيني - الصهيوني.

وختاماً.. فإننا نؤكد أن عباس لا يمثل شعبنا ولا قضيتنا، وأن نتائج لقاءه مع ترمب والإدارة الأمريكية لا تلزم شعبنا بشيء، كل المؤامرات والمخططات الدولية والإقليمية التي تستهدف طمس حقوقنا وثوابتنا الوطنية ساقطة لا محالة، وأن المؤامرات والمخططات التي تستهدف إسقاط غزة والنيل من مقاومتها وأهلها الصامدين ساقطة لا محالة أيضاً، وستلفظ أرضنا الطيبة المقدسة كل خبث طارئ عليها، ولن يبقى فيها على ظهرها إلا النافع الطيب، وسنبقى متمسكين بحقوقنا وثوابتنا الوطنية وندافع عن حقنا المشروع في مقاومة الاحتلال ومشرعو الاستيطان الإحلالي على أرضنا المباركة، وسيسرق فجر الحرية ونور التحرير على شعبنا عما قريب بإذن الله.

"ويسألونك متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

رئاسة التشريعي تحمّل الاحتلال كامل المسؤولية عن حياة النائب "البرغوثي" والأسرى المضربين



حملت رئاسة المجلس التشريعي، الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة النائب مروان البرغوثي وبقية الأسرى المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال، وذلك إثر ورود معلومات تفيد بتراجع الحالة الصحية للنائب "البرغوثي" المختطف في سجون الاحتلال والذي يقود معركة الأعمى الخاوية لليوم الثامن عشر على التوالي برفقة أكثر من "1500" أسير في مختلف السجون.

وعبرت رئاسة المجلس في تصريح صحفي عن دعمها ومساندتها للأسرى المضربين، مستنكرة الإجراءات التي تتخذها مصلحة السجون بحقهم، وداعية لأوسع مشاركة جماهيرية لنصرتهم، مثمناً الهيئة الجماهير لشعبنا في قطاع غزة والتي تم تنظيمها منذ اليوم الأول للإضراب

المجلس التشريعي يقر قانونين بالقراءة الثانية

قانون حظر التعدي على الأراضي والعقارات العامة إلى ذلك أقر المجلس في جلسة عقدها أخيراً قانون حظر التعدي على الأراضي والعقارات العامة للدولة والأشخاص الاعتبارية العامة بالقراءة الثانية ويهدف القانون إلى تحصين الأملاك العمومية وأملاك الوقف من الاعتداءات الخارجية من خلال سباج قانوني يتسم بالشمولية ومدعم بجزاءات جزرية وراعية . ويكتسب المشروع المقترح أهمية كبيرة لأنه يوسع نطاق التجريم على الأملاك العمومية من خلال استيعاب أفعال لم تكن مشمولة سابقاً مثل البيع والتصرف بأي نوع من أنواع التصرفات في الأملاك العمومية وأعتبر المشروع هذه الأفعال من قبيل الجنائيات، مع تشديد العقوبة في حالة ثبوت ضلوع أي من موظفي الجهات الرسمية في تسهيل هذه التصرفات، يذكر أن التعديل المقترح من شأنه أن يساهم في وقف التعديات على الأراضي الحكومية.

أقر المجلس التشريعي قانون معدل لبعض أحكام قانون تمليك الطبقات والشقق والمحللات رقم (1) للعام 1996م بالقراءة الثانية، ويهدف القانون إلى ضبط ملكية الطبقات من خلال موازنة الوضعية القانونية للمالكين للبنائيات والوحدات العقارية مع مالكي الأراضي المقامة عليها هذه البنائيات والوحدات العقارية، حيث أن العديد من البنائيات مسجلة بأسماء أشخاص بينما الأرض المقامة عليها هذه البنائيات مسجلة باسم أشخاص آخرين.

وينص التعديل المقترح على اعتبار الأرض المقام عليها البنائيات وفقاً للشروط التنظيمية مفرزة بحكم القانون وذلك مقابل دفع رسوم إفران مساحي ويتبع مرحلة الإفران الحكمي إعتبار ملكية الأرض المقامة عليها البنائيات مسجلة باسم مالكي هذه البنائيات بقوة القانون لدى دائرة تسجيل الأراضي، وكل ذلك في إطار مسار إجرائي محدد ومنضبط بأجال.

التشريعي يشارك "بالنفير العام" رفضاً للحصار



والفعاليات المناصرة لإضرابهم، مطالبين فلسطينيو الشتات بتنظيم فعاليات موازية بهدف رفع صوت شعبنا عالياً ضد تشديد الحصار، ورفض سياسة السلطة بحق غزة ودعم للأسرى المضربين عن الطعام في السجون. يذكر أن هيئة الحراك الوطن لكسر الحصار كانت قد أعلنت عن سلسلة من الفعاليات لكسر الحصار، وذلك خلال مؤتمر اليوم العالمي لكسر الحصار عن قطاع غزة تحت عنوان بكفي حصار.

شارك أعضاء المجلس التشريعي بـ"نفير نذير الغضب" الذي أعلنت عنه هيئة الحراك الوطني لكسر الحصار، وذلك صباح يوم أمس الأول الثلاثاء، حيث تواجد النواب على طول شارع صلاح الدين بجوار المواطنين الغاضبين والرافضين ممارسات سلطة "عباس"، ودعموا لإضراب الأسرى في سجون الاحتلال. ودعا النوب أثناء مشاركتهم بالنفير أهالي الضفة المحتلة لمواصلة وتصعيد انتفاضة القدس ضد الاحتلال، ورفض ممارسات الأجهزة الأمنية بالضفة المحتلة بحق ذوي الأسرى

من قلب المعاناة.. التشريعي ي

**النجار: ناشد المؤسسات
للمبادرة بإنقاذ أهل القطاع
بعد تخلي الحكومة عن**

**رئاسة المجلس: "عباس" لا يمثل إلا نفسه فقط
وهو فاقد للشرعية الدستورية والقانونية منذ يناير
2009م حسب القانون.**



عقد المجلس التشريعي جلسة استثنائية بمستشفى الشفاء بمدينة غزة في نهاية الأسبوع المنصرم، بحضور رئيس قطاع الصحة د. باسم نعيم، وكوكبة من أركان وزارة الصحة والعاملين بالقطاع الصحي، وناقش النواب تقرير لجنة التريبة حول الحصار وأثره على القطاع الصحي في قطاع غزة، مستعرضين الآثار السلبية الناجمة عن تشديد الحصار وانقطاع الكهرباء، ومحذرين من انهيار الخدمات الصحية الحكومية بفعل الحصار وإجراءات سلطة رام الله بحق غزة، وحمّل نواب المجلس المسؤولية للاحتلال وقيادة السلطة ورئاسة الحكومة في رام الله، داعين لرحيل "عباس" كونه يحاصر غزة ويتآمر عليها، وفي ختام الجلسة أقر النواب "التقرير" بالإجماع، مشددين على ضرورة ترجمة التقرير ونشره وتوزيعه على البرلمانات والسفارات العربية والدولية لتعربة سياسة سلطة رام الله المتآمرة على غزة.

الطبية، ويؤثر سلباً على الخدمات الإنسانية الطبية المقدمة للمرضى والتي كفلتها القوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية وتعبث بها سلطة رام الله.

انقطاع التيار الكهربائي

وفند التقرير الآثار المترتبة لانقطاع التيار الكهربائي على الخدمات الصحية والأجهزة الطبية التشخيصية والعلاجية، والمرافق والأقسام وخاصة الطوارئ والعمليات، وغسيل الكلى ووحدات العناية المركزة وأقسام العلاج المختلفة والعلاج الطبيعي والحضانات، وحاجتها للتيار الكهربائي باستمرار، لافتاً إلى أن تعطيل التيار أو استمرار انقطاعه سيكون له تداعيات كارثية على المرضى وسيكون سبباً رئيسياً في كتابة شهادات الوفاة الجماعية.

وأضاف التقرير: "إن انقطاع التيار وعدم توفره بنفس القوة واختلاف الترددات واللجوء للمولدات المخصصة في الأصل لحالات الطوارئ له أيضاً تأثير سيئ على عمل الأجهزة وتقليص عمرها الافتراضي". وأشار "النجار" في تقريره أن المولدات المتوفرة لدى

الصحي، مشيراً إلى أن مستشفيات وزارة الصحة بالقطاع تعاني نقصاً حاداً في الأدوية والمستلزمات والأجهزة والتجهيزات الطبية والكادر الطبي اللازم لعلاج الأمراض المزمنة والخطيرة.

ولفت التقرير لامتناع الاحتلال عن ادخال قطع الغيار اللازمة لصيانة بعض الأجهزة الطبية، ونقص التيار الكهرباء في العديد من المراكز الطبية، ومنع سفر الحالات المرضية، مشيراً لسياسة الابتزاز التي يمارسها الاحتلال بحق المرضى على معبر بيت حانون أثناء سفرهم من وإلى القطاع، بالإضافة للتحكم في أرزاق العاملين بالقطاع الصحي من قبل وزارة الصحة في رام الله، وذلك بهدف تركيع أهل غزة، مشيراً إلى أن مستشفيات وزارة الصحة في غزة تقدم خدماتها لقرباً مليوني مواطن على الرغم من تعرضها على مدى السنوات العشر الأخيرة لثلاثة حروب مدمرة.

وأكد أن سلطة رام الله باتت تتحكم في كميات وأسعار الوقود المخصص لتوليد الكهرباء الأمر الذي يرفع تكاليف توفير وتشغيل الخدمات والأجهزة

خطوات لا أخلاقية

وحمّل محمود عباس وحكومة "الحمد لله" جزءاً كبيراً من المسؤولية، واصفاً عدم قيامهم بواجباتهم الأخلاقية والقانونية والوطنية والإنسانية تجاه غزة وخاصة وزارة الصحة بالخطوات غير الأخلاقية والإجراءات الإجرامية، موضحاً أنها تأتي في سياق محاولات السلطة لإرضاء أمريكا والعدو الصهيوني، مؤكداً أن "عباس" لا يمثل الشعب الفلسطيني وإنما يمثل نفسه فقط، مشدداً أنه فاقد للشرعية الدستورية والقانونية منذ يناير 2009م حسب القانون الأساسي الفلسطيني وتعديلاته.

التقرير

من ناحيته تلا النائب في المجلس التشريعي د. خميس النجار مسئول ملف الصحة بلجنة التريبة والقضايا الاجتماعية تقريره حول آثار الحصار على القطاع الصحي، مؤكداً أن لجنته في حالة انعقاد دائم وتناقش باستمرار الأزمات التي تتعرض لها غزة والتي طالت كل مناحي الحياة ومنها القطاع

جلسة استثنائية

بدوره أشار د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس التشريعي لاستثنائية الجلسة كونها تعقد على أرض مجمع الشفاء الطبي وسط مدينة غزة، بهدف مناقشة الأبعاد الصحية للحصار، مشدداً أن التشريعي كان قد عقد عدة جلسات في قلب المعاناة سواء على المنافذ البحرية أو البرية احتجاجاً على استمرار الحصار ورفضاً لسياسة الاحتلال في التضييق على قطاع غزة.

وأكد أن الاحتلال يمنع دخول الأدوية والمعدات الطبية ويستهدف المستشفيات والطواقم العاملة بالحقل الطبي وسيارات الإسعاف، بالإضافة لمنعه للطواقم الطبية الأجنبية من دخول القطاع حتى لا يتسنى لأي جهة دولية مراقبة أوضاع الحصار عن كثب، وحمّل "بحر" الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة مرضى قطاع غزة، مطالباً الأشقاء المصريين بفتح معبر رفح أمام المسافرين والعالقين وخاصة المرضى منهم.

بحذر من انهيار القطاع الصحي

النواب: تشديد الحصار خيانة، وقيادة السلطة فاقدة للأخلاق الوطنية والقيم الإنسانية، و"عباس" مصيره الرحيل.

الإنسانية المحلية والدولية قطاع من الكارثة المنتظرة دورها.



كاملة حسب المواثيق والقوانين الدولية والإنسانية.
5. مناشدة المؤسسات الحقوقية والإنسانية ومنظمة الصحة العالمية للعمل من أجل إنهاء الحصار الظالم المفروض على القطاع.
6. تحميل وزير الصحة في رام الله وحكومة التوافق المسؤولية كاملة عن تدهور الأوضاع الصحية في القطاع، ومطالبتهم بإمداد الوزارة في غزة بكافة احتياجاتها.
7. مناشدة الدول المانحة لتقديم دعمها للقطاع الصحي في غزة مباشرة دون وساطة السلطة.

مداخلات النواب

06

وأشار التقرير لزيادة تكاليف المولدات الكهربائية نتيجة لامتداد فترات عملها، ونقص كفاءتها، بالإضافة للتأثير غير المباشر لنقص التيار على مختلف نواحي الحياة الطبية والعلاجية في المستشفيات.

التوصيات

إلى ذلك أوصى التقرير بما يلي:

1. تحميل المؤسسات الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية وما يترتب عن الحصار الظالم وتأثيره على مناحي الحياة في قطاع غزة للاحتلال وأعدائه.
2. على قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله القيام بمسؤولياتها وواجباتها الوطنية والإنسانية نحو مرضى قطاع غزة.
3. مناشدة الهيئات والمؤسسات الإنسانية والأهلية كافة لأخذ دورها في إنقاذ سكان القطاع من الكارثة المنتظرة.
4. إخراج الخدمات الصحية من دائرة التجاذبات السياسية واعطائها حقها الإنساني وحقوقها الصحية

الساعة.

نقص التيار الكهربائي

وأشار التقرير إلى نقص التيار الكهربائي والتأثيرات السلبية الناجمة عنه والتي تتأثر بها الأقسام والأسرة والأجهزة الطبية كافة، منوهاً إلى أن الوزارة اضطرت أخيراً لتقليص الخدمات الطبية التي تقدمها للمواطنين ومنها البدء الفعلي بغسيل الكلى مرتين اسبوعياً بدلاً من "3" مرات لكل مريض. وأكد النائب "النجار" في تقريره إلى تأجيل العمليات المجدولة لموعد غير مسمى، واقتصار إجراء العمليات على الحالات الطارئة فقط، منوهاً إلى أن العمليات المجدولة تبلغ أكثر من "2000" حالة، نصفها في مجمع الشفاء الطبي.

ومن التداعيات السلبية لنقص التيار الكهربائي تعطل جزئي لمراكز الأشعة والرنين المغناطيسي والتصوير الطبقي، بالإضافة لنقص في الفحوصات المخبرية للمرضى، وتعطل ثلاجات حفظ الدم، وتلف التطعيمات الأساسية الضرورية للأطفال.

وزارة الصحة تحتاج إلى قرابة "600" ألف لتر سولار شهرياً، وعمرها الافتراضي بدأ ينقص وتحتاج إلى صيانة وقطع غيار باستمرار وهي أمور غير متوفرة في أغلب الأحيان، ولفت التقرير إلى أن هناك أقسام أكثر ضرورة وحساسية وأهمية بالنسبة لعلاج المرضى وذكر منها الأقسام والاحصائيات التالية: أقسام الطوارئ والتي قدمت الخدمة لأكثر من مليون حالة خلال السنة الماضية، وتضم هذه الأقسام "185" سريراً طبياً، يتردد على كل سرير يومياً قرابة "30" مريض. أقسام العمليات وتشمل "94" غرفة. أقسام الحضانات وتشتمل على "100" سرير، ويكون أكثر من طفل في الحضنة الواحدة أحياناً. أقسام العناية المركزة بما فيها من أجهزة إنعاش وتشتمل على "113" سرير. أقسام غسيل الكلى يستفيد منها "620" حالة منها "19" حالة من الأطفال. عمليات الولادة وعددها "10" غرف تعمل على مدار

مداخلات النواب

دلالة رمزية

بدوره أشار النائب محمد الزهار إلى أن الجلسة تحمل في طياتها دلالات رمزية عديدة منها عقدها على أرض مستشفى الشفاء الطبي في دلالة واضحة لدعم التشريعي للقطاع الصحي، ولفت الأنظار لتداعيات الحصار وأثاره،

مشهداً على أن "عباس" هو امتداد طبيعي لسياسة الاحتلال الصهيوني الذي حاول قطع رواتب الأطباء وتسريحهم أكثر من مرة، وصادر ممتلكاتهم وأغلق عياداتهم الخاصة، مؤكداً أن شعبنا لن يخضع للراتب ولن ينفذ عن المقاومة.

وعبر "الزهار" عن دعمه لحقوق المرضى الذين أنهكهم الحصار وصادر حقهم بالعلاج، معلناً تقديره لمهنة الطب وللأطباء الفلسطينيين، وأضاف: "نقول لعباس ومن حوله إننا هنا ونعرف طريقنا جيداً نحو تحرير فلسطين، ونحن لا نستجدي أحد ولا يوجد لدينا بكائيات بل نحن أصحاب حق لن نتنازل عنه".

معبراً عن أمه بمواصلته الأطباء والكوادر الطبية لدورهم ومهمتهم الإنسانية دون توقف رغم قطع سلطة رام الله ورواتبهم والتضييق عليهم ومحاربتهم في أراقي أولادهم وعائلاتهم، موجهاً التحية للأطباء والمرضى لتعاونهم مع مرضاهم وتطبيق جراحاتهم رغم كل المؤامرات.

فاقد الوطنية

أما النائب فتحي حماد فقد أوضح في مداخلته أن "عباس" فاقد تماماً

للوطنية والقيم الإنسانية، ولم يعد له أي قيمة اعتبارية ولا أخلاقية، مندداً بالتنسيق الذي تمارسه السلطة، ومطالباً برحيل "عباس" لأنه أكثر المحاصرين لقطاع غزة فعالية، مندداً بالدور الفج للسلطة في رام الله تجاه غزة.

ودعا "حماد" لهبة جماهيرية وشعبية متواصلة لإجبار "عباس" على الرحيل، كما دعا لتشكيل مجلس وطني موسع ليكون بديلاً عن قيادة السلطة ومجلسها الوطني الذي وصفه "بالخبث"، داعياً لمحاكمة وطنية للخونة وممارسي التطبيع والتنسيق مع الاحتلال، واعتبر "حماد" الجلسة بمثابة علامة فارقة في العلاقة مع فريق السلطة بقيادة "عباس" ومن يواليه.

مغتصب للسلطة

من ناحيته شدد النائب محمد فرج الغول على أن "عباس" مغتصب للسلطة نظراً لانتهاء ولايته منذ يناير من العام 2009م، منوهاً إلى أنه ينتهك

القوانين الفلسطينية والدولية ويمضي تجاه تكريس سلطته المطلقة، سلطة الرجل الواحد المتنفذ في كل الميادين، مندداً بمحاولاته المتجددة والمستمرة لإخضاع غزة ومحاربتة لمقاومة شعبنا بكل الطرق والوسائل.

واقترح "الغول" مطالبة النائب العام الفلسطيني بتوجيه الاتهام المباشر "لعباس" لاغتصابه للسلطة ولكونه تنازل عن قرابة "78% من أرض فلسطيني التاريخية، وإصراره على التنسيق الأمني، وتشديده الحصار على غزة، وأردف قائلاً: "كلها جرائم يحاكم عليها القانون الفلسطيني بعقوبات بالغة"، داعياً القوى والفصائل والشخصيات والمؤسسات للوقوف صفاً واحداً لمواجهة "عباس" وفريقه وكل المفرطين بالأرض والمطبعين مع الاحتلال.

أحكام شرعية

من طرفه اعتبر النائب مروان أبو راس أن "عباس"

يمارس حرباً حقيقية ضد غزة ومرضاهم والفقراء من أبنائها، داعياً لمنعه من جباية أموال الضرائب الخاصة بغزة، موجهاً نداءً واضحاً للاتحاد الأوروبي بالامتناع عن دعم وتمويل خزينة السلطة لاعتبارها تمارس أساليب إرهابية بحق أهالي غزة، ودعا كل المعنيين لتوجيه الدعم الإنساني لمؤسسات ومستشفيات وزارة الصحة في غزة مباشرة.

وهاجم أبو راس المنظومة الإعلامية للسلطة التي تروج الأكاذيب بحق غزة وأهلها، داعياً لإخضاع قيادات السلطة وفي مقدمتهم "عباس" للمحاكمة الشرعية والقانونية وإنزال أقصى العقوبات بحقهم وتنفيذ تلك العقوبات أمام المواطنين ليكونوا عبرة لمن يعتبر.

لا مكان للمفرطين

أما النائب مشير المصري فقد اعتبر أنه لا مكان

للمفرطين والمنسقين بين صفوف شعبنا، واصفاً فريق أوصلو بسارقي القرار السياسي ومنتهكي الشرعية القانونية وال دستورية، منادياً بعدم شرعية حكومة "الحمد لله" لاعتبارها لم تنل ثقة المجلس التشريعي، وشدد على أن فريق السلطة قد تخلى عن الأخلاق الوطنية وتنازل عن القيم الإنسانية وقبل بالتنسيق مع العدو، وتنازل عن ثلاثة أرباع فلسطين التاريخية، وبالتالي خرجوا من المنظومة الوطنية إلى فضاء محاربة الشعب والوطن والقضية.

وندد "المصري" بتهديدات رئاسة السلطة لشعبنا في غزة، واصفاً إياهم بالأدوات الرخيصة التي تمارس الإرهاب وتشدد الحصار وتعاقب الشعب، مضيفاً أنهم لن يفلحوا وستلطفهم الجماهير ويعاقبهم الشعب ولن يجدوا من يناصرهم وسيكون مصيرهم هو مصير العملاء الذين خذلوا شعوبهم.

إجراءات عدائية

بدوره وصف النائب عاطف عدوان إجراءات سلطة

المقاطعة في رام الله بأنها لا تنبع من انتماء وطني

ولا ديني ولا أخلاقي، رافضاً تضييق السلطة على القطاع الصحي الذي اعتبره الواجهة الحضارية للمجتمع، معلناً عدم اعتراف التشريعي برئاسة السلطة من الناحية القانونية والدستورية.

وأشار "عدوان" إلى أن سياسة "عباس" الانتقامية تجاه غزة صادرة من بُعد شخصي عدائي لغزة والمقاومة، معبراً عن رفضه لقرارات السلطة الأخيرة سواء الخصم من رواتب الموظفين، أو التوسع لغزة وتهديدها بمزيد من الحصار، مشيراً لضرورة أن تشق غزة طريقها نحو الحرية والتخلص من الحصار عبر كل الطريق والوسائل مهما كلف الأمر من ثمن.

سياسة إجرامية

من ناحيتها شددت النائبة هدى نعيم على أن السبب

الأساسي لتشديد الحصار هو حكومة الوفاق التي لم تقم بواجباتها تجاه غزة وتحديداً القطاع الصحي وحرمانه من التمويل الدولي والمشاريع الأغائية الطارئة. وأكدت أن عدم حصول المواطن على حقه بالعلاج هو إجراء جرمته الشرائع والقوانين ويأتي في إطار سياسة إجرامية تنتهجها السلطة تجاه غزة، داعية لمحاكمة الاحتلال على جرائمه التي يرتكبها صباح مساء بحق غزة ولتشديده الحصار وابتزاز المرضى.

وناشدت أهل الضفة بتفعيل المقاومة وتشديد انتفاضة القدس نصره لغزة، داعية القوى الوطنية والإسلامية لتكثيف الجهود لرفع الحصار، كما دعت لتعميم التقرير على البرلمانات العربية والدولية كافة.

الزهد والتكشيف

النائب يونس الأسطل دعا المواطنين لاتباع سياسة

الزهد والتكشيف في الأفرح والمناسبات العامة والخاصة على اعتبار أننا في محنة ومرحلة ابتلاء، داعياً لمواجهة كل من يضيّق على غزة ويحاصرها، وتوجه للشعوب العربية والأمة الإسلامية قائلاً: "نحن ننوب عنكم في الدفاع عن أمنكم وكرامتكم، فلا تساعدوا الاحتلال وأعوانه على كسر شوكتنا، لأنهم في هذه الحالة -لا قدر الله- سيصلون إلى عواصمكم ولن تكونوا بعيداً عن الاستهداف والتخريب الصهيوني لعواصمكم والعبث بأمنكم الوطني والقومي.

ودعا لرحيل رئيس السلطة لتأمره الواضح على غزة، مهيباً بالمقاومة أن تكون على أهبة الاستعداد لمجابهة أعداء الأمة والشعب والقضية، معتبراً أن الانفجار في وجه العدو هو طريق الانتصار وانفراج الأزمة.

مساعداً منهوبة

بدوره اعتبر النائب سالم سلامة أن السلطة تتماهى مع

الاحتلال بنهبها وسرقتها للمساعدات التي يتبرع بها المجتمع الدولي والأصدقاء والأشقاء والأصدقاء للقطاع الصحي في غزة، مستنكراً منع الاحتلال ادخال الأجهزة والمعدات الطبية لغزة، مندداً

بالضرائب التي تفرضها السلطة على الوقود المخصص لمحطة التوليد، ومولدات الكهرباء الخاصة بوزارة الصحة. وطالب بالضغط على السلطة والاحتلال حتى تنفجر الأزمة، مهيباً بالكوادر الطبية والمرضى للتطوع بمستشفيات الوزارة لسد العجز في الكوادر والطواقم والقوى البشرية، ومطالباً بترجمة التقرير لعدة لغات وتعميمه على برلمانات وسفارات العالم والدبلوماسيين كافة.

مستمرون رغم المؤامرة

أما رئيس قطاع الصحة الدكتور باسم نعيم فقد عبر عن

شكره للتشريعي على اللفتة الكريمة بعقد جلستهم في مستشفى الشفاء، معتبراً أن الجلسة جاءت لتشد الانتباه للأزمة الصحية، وأوضح معوقات العمل الصحي، وفتد ادعاءات

السلطة بشأن توريد الأدوية والمعدات، ودعا المنظمات الدولية للتدخل مباشرة لحل الأزمة أو تخفيفها، وأضاف أن منظومة العمل الطبي لن تتوقف رغم المؤامرة وتشديد الحصار، واستعرض "نعيم" المستلزمات والنواقص الطبية في المهمات والمستهلكات والأدوات الطبية والقوى البشرية، منوهاً إلى أن الوزارة في رام الله ترفض تعيين أي طبيب على كادر مستشفيات القطاع الأمر الذي يعد من أبرز معوقات العمل بالمستشفيات والمراكز الصحية في القطاع.

مرضى في مهب الريح

من ناحيته أبرق أحد مرضى الكلى برسالة لقيادة السلطة

والمنظمة شدد فيها على ضرورة التوقف عن ممارسة سياسة التفرقة بين غزة والضفة، داعياً المؤسسات الدولية للضغط على السلطة لتوقف سياسة الموت البطيء التي تتبعها مع مواطني القطاع، مضيفاً أن مرضى الكلى يعانون بشدة جراء انقطاع التيار الكهربائي، وياتوا في مهب الريح لا يعلم أحد مصيرهم إلا الله.

واتهم السلطة في رام الله بترك غزة فريسة صائغة للذئاب والأعداء، وخاطب "عباس" بقوله: "سنظل صامدين ونموت واقفين برغم مرضنا وعذابنا ولا نرضى بالذل والاهانة وسنصبر حتى نرحل عن هذه الدنيا والله راضي عنا، ولن نتخاذل ولن نفرط ننتصر أو نموت".

نواب التشريعي.. جهود برلمانية وزيارات خارجية وجولات ميدانية نصره للوطن والقضية

الإدارية الحكومية وبحثوا معه الفراغ الناجم عن امتناع حكومة "الحمد لله" من تقديم الخدمات لوزارات القطاع، "البرلمان" تابعت أنشطة وفعاليات النواب وأعدت التقرير التالي:

للإطلاع على الاستعدادات وفحص الجهوزية، وفي هذا الإطار زار النائب سيد أبو مسامح البرلمان التونسي وبحث معهم سبل خدمة فلسطين، كما التقى نواب محافظة غزة برئيس اللجنة

يبذل نواب المجلس التشريعي أقصى الجهود من أجل خدمة الوطن والشعب والقضية، فمن الجولات الخارجية إلى الزيارات الميدانية، إلى الالتقاء بمكونات الشعب الفلسطيني ومؤسساته

متابعة شكاوى المواطنين

بدورهم استقبل نواب المحافظة الوسطى بمكتبهم رئيس قطاع الداخلية والأمن اللواء توفيق أبو نعيم، وناقشوا معه شكاوى المواطنين وهمومهم المتعلقة بعمل الأجهزة الأمنية والشرطية بالمحافظة، وأطلع "أبو نعيم" النواب على مجريات العمل داخل المؤسسات الأمنية والشرطية وآليات متابعة قضايا المواطنين وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وثمن النواب الجهود المبذولة من قبل قيادة وأفراد الشرطة والأجهزة الأمنية في حفظ أمن المواطنين وممتلكاتهم، مشيدين بالأداء المتميز للعاملين بالأجهزة في كشف الجناة في المرحلة الأخيرة.

أداء أمني متميز

من ناحيته أكد النائب محمد شهاب أن أداء المنظومة الأمنية أصبح متميزاً وخاصة في الآونة الأخيرة، معتبراً أن الارتقاء بالعمل الأمني ضرورة وطنية، جاء ذلك خلال زيارته لكتيبة الأمن الوطني في محافظة شمال غزة، والتقى "شهاب" بأفراد وضباط الأمن الوطني، والتوجه السياسي والمعنوي، وأثنى في محاضرة أمامهم على دورهم في حماية الثغور، واصفاً ذلك بالدور الوطني المهم، ويأتي في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد.

تعمسف وعنصرية الاحتلال

بدورها اعتبرت النائبة جميلة الشنطي أن حكم الاحتلال الصهيوني بالسجن لمدة "10" سنوات على الطفلة ملك سلمان البالغة من العمر (17 عام) قراراً ظالماً وتعسفياً وعنصرياً، وقالت "الشنطي" في تصريح صحفي أصدرته أخيراً: "إن اعتقال الأطفال والحكم عليهم بالسجن يشكل دليلاً على عنصرية الاحتلال الذي يظهر قوته على أطفال فلسطين غير مبالي بالقوانين والاتفاقيات الدولية التي تنص على حمايتهم". وطالبت "الشنطي" الهيئات والمؤسسات الحقوقية والدولية بالتحرك الفوري للإفراج عن الطفلة ورفع الظلم عن أطفالنا وأسرانا في سجون الاحتلال.



النائب أبو مسامح لدى مشاركته في زيارة رئيس مجلس النواب التونسي

الكريم من منطقة جنوب غزة، وشكر النواب كل من ساهم في دعم مراكز القرآن الكريم معبرين عن سرورهم بتخرج هذه الكوكبة من الحفظة، وشكروا للمقامين على الحفل جهودهم وانجازهم رغم قلة الإمكانيات.

ويلتقون قيادة الدفاع المدني

وعلى صعيد آخر ناقش النائبان يحيى العبادسة، ويونس أبو دقة مع مدير عام جهاز الدفاع اللواء ناصر مصلح، وقيادة الجهاز في محافظة خان يونس مقترح إنشاء مقر حديث للدفاع المدني في المحافظة، عوضاً عن المقر الحالي الذي لا تتوفر به المقومات المثلى لعمل الجهاز، خصوصاً في أوقات الأزمات والاعتداءات الصهيونية.

بدوره أوضح "مصلح" أن جهازه يتحمل مسؤولية الإطفاء والإنقاذ والإجلاء، وتقع على عاتقه مهام كبيرة في حالات السلم والحرب، مطالباً بتذليل العقبات التي تعترض عمل جهازه، من ناحيتهما وعد النائبان بدراسة كل المعوقات المطروحة ومناقشتها مع جهات الاختصاص بهدف استمرار عمل الجهاز في ظل ظروف ملائمة ومناسبة.

وجميلة الشنطي أوضاع مستشفى كمال عدوان مع المدير الإداري للمستشفى العقيد أحمد الكحلوت واطلعوا على مدى جهوزية المشفى في حالات الطوارئ، بالإضافة للإنجازات التي حققها رغم التحديات والحصار، وأوضح "الكحلوت" خلال اللقاء أن المشفى يعاني نقصاً حاداً في الكادر الطبي، والأدوية والمستلزمات والمهمات والأجهزة الطبية، وأضاف أن المشفى الذي يتبع للخدمات الطبية العسكرية يقدم الخدمة لأبناء شعبنا كافة سواء عسكريين أو مدنيين على حد سواء.

ويكرمون حفلة القرآن

إلى ذلك شارك النواب: جمال نصار، محمد فرج الغول، وعبد الرحمن الجمل، بحضور ووكيل وزارة الأوقاف حسن الصيفي ولفيف من الشخصيات والوجهاء، بحفل أقامه مسجد الإمام الشافعي في مدينة غزة، لتكريم "500" حافظ وحافظة للقرآن

تضامن تونسي

شارك النائب سيد أبو مسامح ضمن وفد رابطة برلمانيين لأجل القدس برئاسة البرلماني اليمني حميد بن عبد الله الأحمر في زيارة للجمهورية التونسية والتقى الوفد رئيس مجلس النواب التونسي محمد ناصر، ورؤساء الكتل البرلمانية، وتمخض عن اللقاءات قرار بإجماع النواب على ضرورة تشكيل لجنة فلسطين في البرلمان التونسي، الأمر الذي أثنى عليه "أبو مسامح" وأعضاء الوفد.

إلى ذلك التقى "أبو مسامح" برئيس كتلة نداء تونس سفيان طوبال وبعض نواب الكتلة، كما التقى برئيس كتلة النهضة نور الدين البحيري وعدد من أعضاء الكتلة، بالإضافة للقاء آخر مع كتلة الحرة التي عبر أعضاؤها عن جاهزيتهم واستعدادهم لدعم جهود خدمة فلسطين.

في إطار متصل التقى النائب "أبو مسامح" مع الشيخ راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية، وزار المركز الفلسطيني التونسي واجتمع مع رئيسه وبحث معه سبل التعاون المشترك، يذكر أن الزيارة شهدت تضامن تونسي كبير مع فلسطين.

اللجنة الإدارية ليست بديلاً عن الحكومة

أكد نواب محافظة غزة أن اللجنة الإدارية الحكومية ليست بديلاً عن حكومة الوفاق، وأن تشكيلها جاء لسد الفراغ الإداري الذي أفرزته حكومة "الحمد لله" نتيجة تقصيرها بواجباتها تجاه قطاع غزة.

جاءت تصريحات النواب خلال زيارتهم رئيس اللجنة الإدارية الحكومية عبد السلام صيام، وضم الوفد كلاً من النواب: محمود الزهار، أحمد أبو حلبية، مروان أبو راس، وجمال نصار، وناقش النواب العديد من القضايا الإدارية والفنية المتعلقة بعمل الوزارات، واحتياجات المواطنين، واطلعوا على الخطط والمشاريع الخدمية المنوي تنفيذها خلال الفترة القادمة.

تحديات وإنجازات

وفي سياق منفصل ناقش النائبان محمد شهاب،



نواب المحافظة الوسطى خلال استقبالهم رئيس قطاع الأمن اللواء توفيق أبو نعيم



نواب محافظة غزة يلتقون رئيس اللجنة الإدارية الحكومية

التشريعي يزور خيمة التضامن مع الأسرى ويدعو أحرار العالم لدعم مطالبهم العادلة



آفاق

ماجدة أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

الأسرى.. الحصار.. والمستقبل السياسي

تتناول اليوم عناوين عديدة نظرًا لتزام الأحداث التي تغص بها الساحة الفلسطينية، والغموض الذي يكتنف المستقبل السياسي للمنطقة والسلطة الفلسطينية وعلى وجه التحديد مستقبل غزة التي يتأمر عليها القريب والبعيد وتشهد بها الأزمات ويضيق عليها الخناق.

اضراب الكرامة

يواصل أكثر من "1500" أسير فلسطيني في سجون الاحتلال إضرابهم عن الطعام لليوم الثامن عشر على التوالي، معلنين خوض إضراب الكرامة من أجل الحصول على أبسط الحقوق التي أقرتها القوانين الدولية ومنظومة القيم والأخلاق الإنسانية، الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الإنسانية تشدد على ضرورة حصول الأسرى على حقوقهم كاملة، غير أن الاحتلال يضرب كل تلك الاتفاقيات بعرض الحائط ويضعها تحت جنازير دباباته التي تجتاح المدن والقرى الفلسطينية صباح مساء، الأسرى يتسلحون بمعنويات عالية ومصرون على مواصلة الطريق حتى نيل حقوقهم، وعلينا أن نكون خير سند لهم، وعليه لا بد من بحث تفعيل قضيتهم على المستوى الدولي، وتوعية الاحتلال وسياساته في الساحات الدولية.

تشديد الحصار

حلقات الحصار المحكم على قطاع غزة تشدد وتزداد حدتها، ومطالبات إعادتها لبيت الطاعة الصهيوني أمريكي ما زالت قائمة ولكن عبر حناجر للأسف فلسطينية، لذا نجد أزمات غزة تشدد ضراوتها، فالكهرباء، والمياه، والبطالة، وإغلاق المعابر ومنع السفر، والتصبيح على القطاعات الحيوية والخدمية مستمر، كله بهدف تأليب الجماهير للخروج في الساحات العامة والشوارع معلنين خروجهم ورفضهم لنظام الحكم، لتعم الفوضى، ويسود الفتان وتنشر الجريمة، الأمر المستبعد من الناحية الوطنية، ونظرًا لمستوى الوعي الجماهيري، فالجماهير هنا في غزة تعلم جيدًا أن المطلوب هو مزيد من التنازل لصالح العدو، وبالتالي هم متمسكون بالثوابت رغم الشدائد والتصبيح، ولكن على أولي الأمر أن يعملوا جاهدين لتخليص غزة من أزماتها لأنها تجاوزت كل الحدود، ولا بأس بالعمل بشكل غير عادي ولا تقليدي نظرًا لأن الواقع كذلك، ما المانع أن يتم فتح خطوط اتصال مع المجتمع الدولي، بالتزامن مع فتح قنوات غير مباشرة مع الاحتلال؟ وما ذلك لشيء إلا من أجل أن تحيا غزة.

المستقبل السياسي

في ظل كل ما سلف من أزمات ومشكلات، فإن المستقبل يكتنفه الغموض ويعلوه الضباب، سواء على صعيد المنطقة والإقليم أو الصعيد الوطني، أو المحلي في غزة، فالسلطة في رام الله فشلت فشلاً ذريعاً على المستوى السياسي، وعلى صعيد البرنامج الوطني، وبات الناس يلفظونها ويستبعدونها كخيار، ببساطة لأنها لم تقدم شيء ذي بال للشعب الفلسطيني على مدار عشرين سنة عجاف، لقد تحولت السلطة لراعسي ووكيل حصري للاحتلال، وعراب لسياساته البغيضة بحق شعبنا، وبالتالي سقطت السلطة في أذهان المواطنين، وخاصة بعد تنكرها لرجالاتها وموظفيها في غزة، وإنني أقترح على قيادة غزة أن تقبل شوكتها بأيديها ولا تنتظر مساعدة من أحد. وفي هذا الإطار لا أريد لأحد أن يفهم أنني أدعو للانفصال بين جناحي الوطن، غير أنه من حق غزة أن تشق طريقها نحو الاستقرار وإقامة علاقات دولية ما يضمن لها استمرارية الحياة والتخفيف من حدة الحصار ووطأة الانقسام الذي ضرب جذوره ليصل لكل مناحي الحياة.

ختاماً

بات مستقبل السلطة السياسي مجهول، علاوة على ضعفها في أداء واجباتها تجاه شعبها وعموم المواطنين، وهذا يوجب على القوى الأخرى ضرورة التقدم لأخذ زمام المبادرة والسعي نحو خدمة المجتمع والوطن والقضية، وهنا لا أرى غضاضة في تشكيل هيئة وطنية أو تجمع شخصيات أو غير ذلك - بغض النظر عن المسمى - يمثل غزة وينطلق نحو الإقليم والمجتمع الدولي مطالباً بحقوقها وإعادة الأمل بالحياة لأهلها وأبنائها الذين يستحقون كل خير.



زار يوم أمس الأول وفد من نواب المجلس التشريعي خيمة التضامن مع الأسرى في سجون الاحتلال التي تقيمها لجنة الأسرى بالقوى الوطنية والإسلامية على أرض "السرايا" وسط مدينة غزة، وتقدم الوفد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر، رافقه كلاً من النواب: جمال نصر، عبد الرحمن الجمل، ومحمد شهاب، وكان وفد من لجنة الأسرى بالقوى الوطنية والإسلامية في استقبال النواب شاكرين لهم زيارتهم للخيمة، ومقدمين شرداً وافياً عن طبيعة الفعاليات المناصرة للأسرى في إضرابهم عن الطعام.

كل مدن وقرى الضفة الغربية المحتلة". ودعا الأجهزة الأمنية في الضفة للكف عن دورها الأمني ضد أبناء شعبنا، والكف عن سياسة التنسيق الأمني مع الاحتلال، معتبراً أن ذلك يضر بالمصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، مشيراً لاقتراب انتصار الأسرى على السجن، ورفع رايات التحرير في سماء فلسطين، وأبرق بالتحية لكل المشاركين والمتضامنين مع الأسرى والمتواجدين في الخيمة من كل الفصائل والقوى وذوي الأسرى، والمحربين أيضاً، مؤكداً تماسك الجميع ووقفهم خلف قضية أسرانا حتى ينالوا حريتهم. وفي نهاية الزيارة أبرق "بحر" برسالة للجامعة العربية قائلاً: "أما أن الأوان أن يفرج عن هؤلاء الأبطال، أما أن الأوان أن تخرجوا عن صمتكم وتتفهموا معاناة الأسرى في سجون الاحتلال الذين يعانون الموت البطيء كل لحظة من لحظات الإضراب عن الطعام".

الأسرى وتعلو خفاقة في سماء فلسطين وكل شوارع الوطن. واستنكر "بحر" إجراءات الاحتلال بحق أسرانا الأبطال في سجنه، مندداً بملاحقة أجهزة أمن السلطة لذوي الأسرى وأهلهم والاعتداء على الفعاليات المناصرة لهم، مناشداً المؤسسات الدولية للعمل الجاد لوقف الإجراءات القمعية بحق أسرانا في سجون الاحتلال، منوهاً إلى أن كل الإجراءات المتخذة ضدهم لن تفت في عزمهم ولن توهن إصرارهم على التحرر والانعتاق من الأسر. من ناحيته استنكر مسؤول ملف الأسرى بالمجلس التشريعي النائب محمد شهاب الخطوات المزدوجة التي تتخذها السلطة والاحتلال معاً بحق أسرانا مضيفاً بالقول: "في الوقت الذي تشن فيه إسرائيل عدوانها على الأسرى، يستهدف أمن السلطة المحررين منهم ويضيق على ذويهم ويفشل الفعاليات المناصرة لهم في

وتجول النواب في أروقة الخيمة واطمنوا على المتضامنين بداخلها واطلعوا على آخر الأخبار والمستجدات المتعلقة بإضراب الأسرى، وأعلن النواب عن تأييدهم الكامل ودعمهم التام للأسرى ومطالبهم التي وصفوها بالمشروعة، مشددين على ضرورة استمرار الفعاليات المناصرة لهم حتى ينالوا حقوقهم وينعموا بالحرية، مؤكداً تضامن الكل الوطني معهم، وداعين أحرار العالم لمساندتهم ودعم مطالبهم العادلة التي كفلتها القوانين والاتفاقيات الدولية والإنسانية. بدوره أكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الدكتور أحمد بحر، في كلمة ألقاها من داخل خيمة الاعتصام أن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال سيتحررون بصفقة وقاء أحرار ثانية، مشيراً إلى أن الصفقة باتت قريبة، وأن رايات النصر والفرح والسرور ستزين بيوت



نواب كتلة التغيير والإصلاح لدى زيارتهم للإخوة المسيحيين



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحدوح أحمد جهاد سويدان

تحرير ومتابعة

حسام علي أبو ججوح

مدير التحرير

ماجدة أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN